تحديات تأكيد الاستدامة في ظل المعايير الدولية في العراق

Challenges of Confirming Sustainability in the Context of International Standards in Iraq

م. د محمد راضي عبد الكاظم

جامعة الانبار – كلية الادارة والاقتصاد

mohammedalagely@uoanbar.edu.iq

المستخلص:

يستعرض هذا البحث التحديات التي تواجه عملية تأكيد الاستدامة في العراق في ظل المعايير الدولية. يقوم البحث بدراسة الظروف والعقبات الفريدة التي تواجه مختلف القطاعات والصناعات في البلاد أثناء سعيها للتماشي مع والالتزام بالمعايير العالمية للاستدامة. كما يستكشف البحث تأثير المعايير الدولية على ممارسات الاستدامة في سياق العراق. وتوصل البحث الى ان تعزيز التعاون بين الشركات والحكومة يمكن أن يؤدي إلى إطار تشريعي وسياسي أفضل يدعم الاستدامة في العراق. وان الاعتماد على المعايير الدولية للاستدامة في العمل في الشركات يساهم في بناء صورة إيجابية للعراق على الصعيدين المحلي والدولي. واوصى البحث انه ينبغي دعم المبادرات المشتركة بين الشركات الخاصة والحكومة في العراق لتعزيز التنمية المستدامة، وقد يتضمن ذلك شراكات بين القطاعين العام والخاص، ومشاريع بحثية وتطويرية تعاونية، وأهداف مشتركة للاستدامة. كما ينبغي ترويج تطوير إطار تشريعي وسياسي يدعم الاستدامة في العراق، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إشراك أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسات، وضمان الشفافية، وتحديث السياسات بانتظام لتعكس أفضل الممارسات الدولية.

كلمات مفتاحية : الاستدامة , المعايير الدولية , المعايير المحاسبية , تحديات الاستدامة.

Abstract:

This research paper delves into the challenges encountered in affirming sustainability in Iraq, particularly in the context of international standards. It examines the unique conditions and hurdles facing various sectors and industries in the country as they strive to align with and adhere to global sustainability norms. The study also explores the impact of these international standards on sustainability practices within the Iraqi context. The research finds that enhancing collaboration between businesses and the government could lead to a more supportive legislative and policy framework for sustainability in Iraq. Relying on international sustainability standards in corporate operations contributes to fostering a positive image of Iraq both locally and globally. The paper recommends supporting joint initiatives between private companies and the government in Iraq to boost sustainable development. This could include forming public-private partnerships, cooperative research and development projects, and shared sustainability objectives. Additionally, it suggests promoting the development of a legislative and policy framework that backs sustainability in Iraq. This can be achieved by involving stakeholders in the policy-making process, ensuring transparency, and regularly updating policies to reflect international best practices.

Keywords: Sustainability, International Standards, Accounting Standards, Sustainability Challenges.

أولا : منهجية البحث

1-مشكلة البحث

ان اسئلة البحث الحالي هي الاتي :-

1-كيف يؤثر السياق الاقتصادي والاجتماعي في العراق على قدرة الشركات على تحقيق المتطلبات الدولية للاستدامة؟

2-ما هي التحديات التقنية الرئيسية التي تواجه الشركات في تنفيذ والالتزام بالمعايير الدولية للاستدامة في العراق؟

3-بالنظر إلى السعي نحو تحقيق الاستدامة في العراق وفقًا للمعايير الدولية، ما هي الآليات والاستراتيجيات الفعّالة لتعزيز التعاون بين القطاع الخاص والحكومي، وكيف يمكن تطبيقها لضمان تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعّال؟

4-هل هناك تأثير ملموس للتحولات السياسية والقانونية في العراق على جهود الاستدامة وامتثالها للمعايير الدولية؟

2-فرضية البحث :ان فرضيات البحث الحالي هي كما يأتي :-

الفرضية الاولى : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء الشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية للاستدامة في العراق وتعزيز التحسين المستدام في الممارسات والنتائج.

الفرضية الثانية : يُعتقد أن الشراكة النشطة بين القطاع الخاص والحكومة في العراق لها دور إيجابي في دفع عجلة تحقيق الاستدامة، بحيث يكون لهذا التعاون تأثير في صياغة مبادرات ومسارات تتسم بالكفاءة والقدرة على الاستمرار للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

3-أهمية البحث :تظهر اهمية البحث الحالي من خلال الاتي :-

1. يساهم البحث في فهم كيفية تحقيق الاستدامة في العراق من خلال المعايير الدولية، مما يسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية للدولة.
2. من خلال توضيح التحديات والحلول الممكنة، يمكن للبحث أن يساهم في تعزيز سمعة الشركات والمؤسسات في العراق من خلال تحسين ممارساتها في مجال الاستدامة.
3. يقدم البحث فهمًا أعمق حول كيفية تحسين التعاون بين الحكومة والشركات لتحقيق المستدامة، مما يعزز التفاهم والتعاون بين القطاعين.
4. يشير البحث إلى الفجوات التقنية والفرص للابتكار في مجال الاستدامة، مما يشجع على التطوير التكنولوجي والابتكار في العمليات والمنتجات.

4-أهداف البحث

1. تحديد وتحليل التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات في العراق في مجال تحقيق والالتزام بمعايير الاستدامة الدولية.
2. تقديم مجموعة من الحلول العملية والفعّالة لتجاوز التحديات المحددة وتحقيق استدامة أفضل وفقًا للمعايير الدولية.
3. تقييم تأثير المعايير الدولية على الممارسات والأداء في العراق، وفحص مدى تكاملها مع السياق المحلي.
4. زيادة الوعي حول أهمية الاستدامة والمعايير الدولية، وتعزيز التفاعل والمشاركة في جهود تعزيز الممارسات المستدامة.

5-متغيرات البحث:ان متغيرات البحث الحالي هي الاتي :-

أ- **المتغير المستقل** : هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). ويشير هذا المتغير إلى المعايير التي يجب على الشركات العراقية الالتزام بها عند إعداد تقاريرها المالية، بما في ذلك تقارير الاستدامة.

ب- **المتغير التابع** : التحديات التي تواجه تأكيد الاستدامة في ظل المعايير الدولية في العراق. ويشير هذا المتغير إلى الصعوبات التي تواجهها الشركات العراقية في تقديم تقارير استدامة تتوافق مع المعايير الدولية.

6-دراسات سابقة

1. **Ameen, (2017). A framework for the sustainability assessment of urban design and development in Iraqi cities.**

(أطار لتقييم الاستدامة لتصميم وتطوير المدن في المدن العراقية)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العوامل التي تؤثر على استدامة المدن في العراق من خلال استعراض الأدبيات والتشاور مع أصحاب المصلحة، مما أدى إلى وضع إطار شامل لتقييم استدامة تصميم وتطوير المشاريع الحضرية. شمل الإطار المقترح الانتباه إلى الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحلية والتحديات الحضرية، بالإضافة إلى كيفية تعزيز الوعي ومشاركة أصحاب المصلحة. تم استخدام أسلوب بناء التوافق وتطبيق طريقة تحليل الهيكل الهرمي (AHP) لتخصيص النقاط وصيغ التصنيف. هذه المنهجية الاستشارية الشاملة هي إسهام فريد في البحث لتحديد العوامل الرئيسية التقييمية الكمية والكيفية. يتألف إطار تقييم استدامة المدن في العراق (IUSAF) من 89 عاملًا حضريًا، عشرة منها إلزامية، والتي يمكن اعتبارها عوامل حضرية أساسية لتقييم استدامة مشروع. أظهرت النتائج أن "الماء" كان أهم العوامل بنسبة 8.5% من الوزن الإجمالي، و"السلامة والأمان" كانت في المرتبة الثانية بنسبة 7.9%، تلتها "النقل والبنية التحتية"، و"الإسكان"، و"الاقتصاد المحلي"، مما يظهر الارتباط بين النقص في توفير البنية التحتية البيئية والاقتصادية الاجتماعية في العراق. تظهر هذه النتائج أن IUSAF يستند إلى فهم للتحديات والقضايا الحضرية المحلية الرئيسية، وهو مختلف بشكل كبير عن مجموعة من USATs المستخدمة حاليًا، فيما يتعلق بعوامل المدن (المؤشرات والمؤشرات الفرعية)، وأولوياتها، وأنظمة الترتيب الخاصة بها أظهر تحليل القابلية للتطبيق أن IUSAF مناسب لتقييم استدامة المدن. أكدت نتائج عملية الاختبار النهائي على ضرورة IUSAF لتقييم التصميم والتطوير الحضري الحالي الذي تم التخطيط له وتطويره بطريقة غير مستدامة. يتيح IUSAF إيجاد العديد من الفوائد الكبيرة حيث يمتلك القدرة على زيادة الوعي حول قضايا استدامة المدن بالنسبة للمطورين والمتخصصين واتخاذ قرارات الصانع والمستهلك لمشاريع التطوير الحضري الحالية والجديدة في مدن العراق.

2. **AL-Saaedi, & Al-Taie (2022). The Role of the Auditor in Confirming the Integrated Reports-An Exploratory Study on a Sample of External Auditors in Iraq.**

(دور المدقق في تأكيد التقارير المتكاملة – دراسة استكشافية على عينة من المراجعين الخارجيين في العراق.)

يهدف البحث إلى تحديد مدى قدرة المدقق على ضمان التقارير المتكاملة عند التحقق من مصداقيتها وتأثيراتها على جميع الأطراف التي تتعامل مع الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى قياس تأثير إجراءات التأكيد التي يتبعها المدققون ودورها في تأكيد هذه التقارير.. استهدف الاستبيان مجتمع المدققين في البيئة المحلية، وتم الوصول إلى نتائج الدراسة باستخدام برنامج (SPSS) وتطبيق النماذج الإحصائية لتحديد الارتباط والتأثير بين المتغيرات. أهم الاستنتاجات التي أظهرتها الدراسة هي أن عملية تأكيد التقارير المتكاملة تؤدي إلى تقييم المعلومات التي تحتوي عليها من قبل مدققين خارجيين مؤهلين عادةً لمثل هذه الإجراءات، محايدين ومستقلين عن الوحدة الاقتصادية، وبالتالي يمكنهم إعطاء تصور واضح لصدق تمثيل هذه التقارير للمعلومات الواردة فيها. وبالتالي، طمأن جميع الأطراف التي تتعامل مع الوحدة الاقتصادية وزيادة ثقتهم بمحتوى التقارير المتكاملة.

وأهم التوصيات التي قدمتها الدراسة هي ضرورة أن تصدر الهيئات المهنية في العراق تعليمات أو قواعد توجيهية تنظم عملية تأكيد التقارير المتكاملة، وأن تقوم هيئة الرقابة المالية بالتعاون مع مجلس المهنة ودائرة تدقيق الحسابات في العراق بتأهيل المدققين العاملين في مكاتب المراجعة مهنياً وعلمياً، ليتمكنوا من استكمال عملية تأكيد التقارير المتكاملة بكل أبعادها، حيث أنها تشكل تحدياً لمهنة التدقيق.

3. **Mahdi, N. A., & Abass, Z. K. (2022). A University Control Systems Development Using the Strategic of Sustainability: Survey Study in the Iraqi Private Universities.**

(تطوير أنظمة رقابة جامعية باستخدام استراتيجية الاستدامة: دراسة مسحية في الجامعات العراقية الخاصة)

هدف البحث إلى محاولة تطوير أنظمة مراقبة جامعية تستند إلى مؤشرات التنمية المستدامة، وذلك من خلال صياغة مسار مقترح لإمكانية دمج أبعادها داخل استراتيجية الجامعات العراقية الخاصة. وتكمن استراتيجية الجامعة في تلبية مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة لتحقيق القيمة لأصحاب المصلحة المرتبطين بالجامعات العراقية على المدى الطويل. وان عينة البحث هي البيانات الختامية والتقارير المالية الصادرة عن ديوان الرقابة العامة لعدد من الجامعات العراقية الخاصة (30 جامعة). بالإضافة إلى التقارير الإدارية الصادرة عن الجهات المعنية بالجامعات في بغداد للجامعات العراقية الخاصة في العاصمة للفترة (2016–2017). وقد استُخدمت الاستبيانات كأداة للبحث. توصل البحث الى عدم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق في الجامعات العراقية الخاصة، مما يبرز عدم إعداد تقارير طويلة الأمد في الجامعات العراقية الخاصة لضمان الاستدامة في المستقبل.

4. **Hassan, E. A., Rankin, M., & Lu, W. (2014). The development of accounting regulation in Iraq and the IFRS adoption decision: an institutional perspective.**

تطوير أنظمة المحاسبة التنظيمية في العراق وقرار اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: منظور مؤسسي.

يستعرض هذا البحث التطور التاريخي لأنظمة المحاسبة التنظيمية في العراق ويحلل، من منظور مؤسسي، قرار اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والعوامل التي من المحتمل أن تؤثر على توسيع تطبيق IFRS خارج الشركات المدرجة في البورصة. نجد أن أشكال التماثل المؤسسي الثلاثة (الإكراهي والمقلد والمعياري) تفسر قرار اعتماد IFRS الأولي. القوة الأكثر أهمية في قرار اعتماد IFRS هي الضغط الإكراهي، من القوى الغربية بعد سقوط نظام البعث، ومن المنظمات الإغاثية الدولية. علاوة على ذلك، نجد أن نظام المحاسبة في العراق من المحتمل أن يتطور أكثر بسبب الضغوط المقلدة والمعيارية من الشركاء التجاريين للعراق والشركات متعددة الجنسيات والمهنة المحاسبية. يختتم البحث بمناقشة الدروس التي يمكن أن تساعد الدول النامية الأخرى، وخاصة البلدان في الشرق الأوسط، في قرارها اعتماد IFRS. من المهم أن يكون اعتماد IFRS مصحوبًا بإصلاح أنظمة الحوكمة وحماية المستثمرين، جنبًا إلى جنب مع الاستثمار في التعليم والتدريب لدعم التنفيذ المستمر. وإلا، فقد يُنظر إلى اعتماد IFRS على أنه مجرد إجراء رمزي.

5. **Flayyih, H. H., & Ali, Z. N. (2021). International Financial Reporting Standards IFRS and the reasons for its adoption in developing countries: A Literature Review.**

(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وأسباب اعتمادها في الدول النامية: مراجعة للأدبيات)

تهدف الدراسة إلى تحديد أسباب الاتجاه العالمي نحو اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، حيث تُعتبر مرحلة اعتماد هذه المعايير مهمة لأصحاب المصلحة. ولذلك يركز هدف البحث على دراسة الآليات التي يتعين اعتمادها في البلدان التي تعاني من سوق مالية خاملة، مما يزيد من صعوبة اعتماد المعايير لأول مرة، لا سيما في ظل غياب تبني سابق للمعايير الدولية للمحاسبة المالية واعتماد هذه البلدان على معايير محلية غير محدثة وفقًا للمعايير الدولية. تم إجراء البحث من خلال دراسة المراجع المحاسبية ذات الصلة بموضوع البحث، وخلصت الدراسة إلى أن اعتماد معايير IFRS يساهم بشكل مباشر في عملية اختيار السياسات المحاسبية، والذي ينعكس بشكل إيجابي على عملية توحيد وتنسيق المبادئ المحاسبية المطبقة على المستوى المحلي في البلدان النامية. كما أن اعتماد المعايير الدولية يساهم أيضًا في إيجاد تأثير إيجابي على طريقة تفسير القوائم المالية.

ثانيا : الجانب النظري

1. **الأسس النظرية للاستدامة:** ان تأكيد الاستدامة في سياق المعايير العالمية في العراق قد يواجه العديد من التحديات بسبب عوامل متنوعة مثل عدم الاستقرار السياسي، والمؤسسات الهشة، ونقص الموارد. والاتي توضيح كل منها (علي ,2022: 2) ,(خضير واخرون,2023: 2-5):-

1. **الاستقرار السياسي:** عانى العراق من عدم الاستقرار السياسي والصراع في السنوات الأخيرة، مما يمكن أن يؤثر على قدرة وكالات الحكومة والشركات على تنفيذ ممارسات مستدامة والامتثال للمعايير العالمية. يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى نقص في الموارد، وسياسات غير متسقة، وتنفيذ سيء. وان الاستقرار السياسي قد يكون تحديًا رئيسيًا لتعزيز الاستدامة في العراق، حيث يمكن أن يؤدي إلى حكم ضعيف، ومؤسسات غير قوية، ونقص في القواعد الثابتة، مما يجعل من الصعب تنفيذ ممارسات مستدامة والامتثال للمعايير الدولية.

مثلا قد تواجه الشركات صعوبة في الاستثمار في ممارسات الأعمال المستدامة خلال فترات عدم الاستقرار السياسي في العراق، حيث قد يفضلون البقاء على قيد الحياة وتحقيق الاستقرار المالي على أهداف الاستدامة. بالمثل، قد لا تكون وكالات الحكومة قادرة على تنفيذ سياسات أو تقديم حوافز لممارسات مستدامة خلال فترات الاضطراب، نظرًا لقدرتها ومواردها المحدودة. كما قد يؤدي الاستقرار السياسي إلى النزاع والمعاناة الإنسانية، مما قد يكون له تأثيرات عميقة على البيئة الطبيعية، والتوافق الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية. يمكن أن يخلق ذلك تحديات إضافية لتحقيق أهداف الاستدامة في العراق. لذلك، من المهم أن يتعامل العراق مع عدم الاستقرار السياسي ويعزز الاستقرار وحوكمة جيدة لتعزيز الاستدامة. يمكن تحقيق ذلك من خلال التدابير مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية، ومكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. من خلال تعزيز الاستقرار والحكم السليم، يمكن للعراق خلق بيئة أكثر ملاءمة لتعزيز الممارسات المستدامة والامتثال للمتطلبات العالمية.

2. **المؤسسات الهشة:** المؤسسات في العراق، مثل هيئاته الرقابية والنظام القضائي، قد لا تكون لديها القدرة أو السلطة لتنفيذ الممارسات المستدامة وضمان الامتثال للمتطلبات العالمية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان المسؤولية والثقة بين الشركات والمستهلكين. وعندما نتحدث عن قدرة المؤسسات، نشير إلى قدرتها على أداء مهامها بفعالية. في حالة هيئات الرقابة والنظام القضائي في العراق، تعني القدرة قدرتها على تنفيذ الممارسات المستدامة وضمان الامتثال للمتطلبات العالمية. ويتطلب ذلك وجود موارد كافية، مثل التمويل والموظفين والتكنولوجيا، بالإضافة إلى الصلاحيات والسلطة القانونية الضرورية. تعزيز قدرة المؤسسات أمر حيوي لتعزيز الحوكمة السليمة، وتحسين التنمية الاقتصادية، وضمان المسؤولية والثقة بين الشركات والمستهلكين.

3. **نقص الموارد:** تنفيذ الممارسات المستدامة والامتثال للمتطلبات العالمية يتطلب موارد، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية. في بلد مثل العراق، حيث يمكن أن تكون الموارد محدودة، قد تواجه الشركات والهيئات الحكومية صعوبات في تنفيذ الممارسات المستدامة بدون وجود موارد كافية.

4. **القيود الثقافية:** قد لا تتسق الممارسات المستدامة والمعايير الدولية مع القيم والعادات الثقافية في العراق، مما قد يخلق عقباتٍ أمام عمليات الاعتماد والتنفيذ.

5. **نقص التدريب والتركيز:** قد يفتقر الأعمال التجارية والمستهلكون في العراق إلى التدريب والوعي بشأن الممارسات المستدامة والمعايير العالمية، مما يمكن أن يقيد اعتماد هذه الممارسات وتنفيذها.

يمكن القول يمكن أن يكون تأكيد الاستدامة في سياق المعايير العالمية في العراق صعبًا بسبب عدة عوامل. ومع ذلك، من خلال التعامل مع هذه التحديات من خلال التدريب وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات، يمكن للعراق تعزيز التنمية المستدامة والامتثال للمعايير العالمية.

2. **تداولات المعايير العالمية للاستدامة على المؤسسات في العراق:** أصبحت الاستدامة تركيزًا حيويًا للشركات على مستوى العالم حيث تتجاوز الحدود الجغرافية وقطاعات الصناعة, ومع مواجهة المجتمع العالمي للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ظهر اعتماد معايير الاستدامة كاستراتيجية رئيسية لتخفيف التأثيرات السلبية وتعزيز ممارسات الأعمال المسؤولة. يسعى هذا المقال إلى استكشاف وتحليل الجوانب النظرية لمعايير الاستدامة العالمية، مع التركيز الخاص على تأثيراتها على المؤسسات في العراق، خاصة في مجال المحاسبة الدولية (عبد اللطيف وعبد الله,2022: 12).

2-1 **الإطار النظري لمعايير الاستدامة العالمية:** تشمل معايير الاستدامة العالمية مجموعة من الإرشادات والمبادئ والأطُر التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة ورعاية البيئة والمسؤولية الاجتماعية. غالبًا ما تشمل هذه المعايير جوانبًا مثل تقييم التأثير البيئي، وتقليل بصمة الكربون، وإدارة السلسلة الإمداد الأخلاقية، والإبلاغ الشفاف حول الأداء الاجتماعي والبيئي. من الأمثلة الملحوظة على معايير الاستدامة العالمية تشمل مبادرة التقرير العالمية (GRI)، والعهد العالمي للأمم المتحدة، وإطار الإبلاغ المتكامل الدولي. و

من خلال الالتزام بتلك المعايير، يتم تشجيع الشركات على دمج مسائل الاستدامة في استراتيجياتها الأعمال وعملياتها وممارسات التقرير. ويعزز ذلك ليس فقط تأثيرها العام على البيئة والمجتمع، بل يعزز أيضًا الشفافية والمساءلة وثقة الأطراف المعنية. **(السيد، 2023: 4)**

2-2 **الآثار على الوحدات الاقتصادية في العراق:** في سياق العراق تكون آثار اعتماد معايير الاستدامة على مستوى العالم متعددة الجوانب وذات تأثير واسع النطاق. أولاً، يمكن أن يعزز اعتماد هذه المعايير جهود البلاد نحو الحفاظ على البيئة وإدارة الموارد. نظرًا لوجود موارد طبيعية غنية في العراق، مثل احتياطيات النفط والغاز، يمكن أن يساعد تنفيذ معايير الاستدامة في التخفيف من التأثير البيئي لأنشطة استخراج وإنتاج الطاقة، وفي الوقت نفسه تعزيز تنويع اقتصاد البلاد نحو الطاقة المتجددة والممارسات المستدامة.

ثانيًا، من منظور اجتماعي، يمكن للشركات في العراق الاستفادة من معايير الاستدامة للتعامل مع قضايا مثل حقوق العمال والتنوع والمشاركة المجتمعية. من خلال الأولوية المُخصصة لممارسات العمل النزيه، والمساواة بين الجنسين، ومبادرات تطوير المجتمع، يمكن للشركات أن تسهم في الرفاه العام للمجتمع العراقي، في حين تعزز النمو الشامل والتماسك الاجتماعي (عبد اللطيف وعبد الله,2022: 14).

كما يمكن أن يسهم دمج معايير الاستدامة في ممارسات المحاسبة العالمية في تعزيز مصداقية وجاذبية الشركات العراقية للمستثمرين الأجانب، مما يُيسر الوصول إلى الأسواق ورؤوس الأموال العالمية. وهذا يكون ذا أهمية خاصة في عصر الاستثمار ESG (البيئة والاجتماع والحوكمة)، حيث يعتبر المستثمرون المؤسسون والأفراد بشكل متزايد أداء الاستدامة كمعيار رئيسي لاتخاذ قرارات الاستثمار. وبينما يقدم اعتماد معايير الاستدامة على مستوى العالم فرصًا عديدة للشركات في العراق إلا أنه يأتي أيضًا مع تحديات, ويمكن أن تشمل هذه التحديات نقص الوعي والفهم في ممارسات الاستدامة، وعدم وجود بنية تحتية كافية لجمع البيانات والابلاغ المالي و أصبحت الاستدامة تحدًا رئيسيًا للشركات على مستوى العالم، حيث يسعى القطاع الخاص لمواءمة عملياته مع معايير البيئة والاجتماع والحوكمة (ESG). ومع ذلك في مناطق مثل العراق، تواجه الشركات تحديات نظرية محددة عند محاولتها الامتثال لمعايير المحاسبة العالمية للأستدامة. يستكشف هذا المقال النواقص النظرية التي تواجه المؤسسات في العراق في سعيها لتحقيق الاستدامة، ويناقش الأساليب الممكنة للتغلب على هذه التحديات (UNIDO,2023: 13-16).

الإطار النظري لمعايير الاستدامة العالمية: تشمل معايير الاستدامة العالمية مجموعة من الإرشادات والمبادئ والأطُر التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة ورعاية البيئة والمسؤولية الاجتماعية. غالبًا ما تشمل هذه المعايير جوانبًا مثل تقييم التأثير البيئي،

وتقليل بصمة الكربون، وإدارة السلسلة الإمداد الأخلاقية، والإبلاغ الشفاف حول الأداء الاجتماعي والبيئي. من الأمثلة الملحوظة على معايير الاستدامة العالمية تشمل مبادرة التقرير العالمية (GRI)، والعهد العالمي للأمم المتحدة، وإطار الإبلاغ المتكامل الدولي. و

من خلال الالتزام بتلك المعايير، يتم تشجيع الشركات على دمج مسائل الاستدامة في استراتيجياتها الأعمال وعملياتها وممارسات التقرير. ويعزز ذلك ليس فقط تأثيرها العام على البيئة والمجتمع، بل يعزز أيضًا الشفافية والمساءلة وثقة الأطراف المعنية (السيد، 2023: 4).

2-2 الآثار على الوحدات الاقتصادية في العراق: في سياق العراق تكون آثار اعتماد معايير الاستدامة على مستوى العالم متعددة الجوانب وذات تأثير واسع النطاق. أولاً، يمكن أن يعزز اعتماد هذه المعايير جهود البلاد نحو الحفاظ على البيئة وإدارة الموارد. نظرًا لوجود موارد طبيعية غنية في العراق، مثل احتياطيات النفط والغاز، يمكن أن يساعد تنفيذ معايير الاستدامة في التخفيف من التأثير البيئي لأنشطة استخراج وإنتاج الطاقة، وفي الوقت نفسه تعزيز تنويع اقتصاد البلاد نحو الطاقة المتجددة والممارسات المستدامة.

ثانيًا، من منظور اجتماعي، يمكن للشركات في العراق الاستفادة من معايير الاستدامة للتعامل مع قضايا مثل حقوق العمال والتنوع والمشاركة المجتمعية. من خلال الأولوية المُخصصة لممارسات العمل النزيه، والمساواة بين الجنسين، ومبادرات تطوير المجتمع، يمكن للشركات أن تسهم في الرفاه العام للمجتمع العراقي، في حين تعزز النمو الشامل والتماسك الاجتماعي (عبد اللطيف وعبد الله,2022: 14).

كما يمكن أن يسهم دمج معايير الاستدامة في ممارسات المحاسبة العالمية في تعزيز مصداقية وجاذبية الشركات العراقية للمستثمرين الأجانب، مما يُيسر الوصول إلى الأسواق ورؤوس الأموال العالمية. وهذا يكون ذا أهمية خاصة في عصر الاستثمار ESG (البيئة والاجتماع والحوكمة)، حيث يعتبر المستثمرون المؤسسون والأفراد بشكل متزايد أداء الاستدامة كمعيار رئيسي لاتخاذ قرارات الاستثمار. وبينما يقدم اعتماد معايير الاستدامة على مستوى العالم فرصًا عديدة للشركات في العراق إلا أنه يأتي أيضًا مع تحديات, ويمكن أن تشمل هذه التحديات نقص الوعي والفهم في ممارسات الاستدامة، وعدم وجود بنية تحتية كافية لجمع البيانات والابلاغ المالي و أصبحت الاستدامة تحدًا رئيسيًا للشركات على مستوى العالم، حيث يسعى القطاع الخاص لمواءمة عملياته مع معايير البيئة والاجتماع والحوكمة (ESG). ومع ذلك في مناطق مثل العراق، تواجه الشركات تحديات نظرية محددة عند محاولتها الامتثال لمعايير المحاسبة العالمية للأستدامة. يستكشف هذا المقال النواقص النظرية التي تواجه المؤسسات في العراق في سعيها لتحقيق الاستدامة، ويناقش الأساليب الممكنة للتغلب على هذه التحديات.**(الامم المتحدة ,2023: 10-14)**

2-3 الأطُر النظرية والسياق الثقافي: أحد أبرز العقبات النظرية للشركات في العراق هو تكيف المعايير العالمية للاستدامة مع السياق الثقافي والاقتصادي المحلي. قد لا تأخذ الطابع الغربي في العديد من الأطُر المتعلقة بالاستدامة بشكل كامل في اعتبارها الديناميات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في العراق. على سبيل المثال، قد يتعين إعادة تفسير مفاهيم مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وتقييم تأثير البيئة في سياق العراق لضمان الصلة والفعالية. وتتعلق عقبة نظرية أخرى بالأطُر المؤسسية والتنظيمية. قد لا تكون البنية التحتية المؤسسية في العراق، بما في ذلك هياكله القانونية والتنظيمية، مجهزة تجهيزًا كاملاً لدعم تنفيذ وفرض معايير الاستدامة. يمكن أن يشكل ذلك تحديًا للشركات التي تسعى إلى دمج الاستدامة في عملياتها، حيث يخلق نقص الإرشادات الواضحة وآليات الفرض عدم اليقين والغموض. ((Hom& Moore, 2021:204)

3. الآثار المالية ومعايير التقارير: يُطرح تضمين الاستدامة في التقارير المالية تحديات نظرية أخرى على الشركات العراقية, بينما توفر المعايير المحاسبية العالمية مثل مبادرة التقرير العالمي (GRI) إرشادات لتقارير الاستدامة، تتطلب الآثار المالية لمثل

هذا التقرير في سياق العراق اعتبارًا حذرًا. تحقيق توازن بين تكاليف مشاريع الاستدامة وفوائدها المحتملة على المدى الطويل يتطلب نهجًا نظريًا دقيقًا يأخذ في اعتباره الظروف المالية الفريدة في العراق.

4. **التغلب على العقبات النظرية:** للتعامل مع هذه العقبات النظرية، يمكن للشركات في العراق النظر في عدة استراتيجيات. أولاً، هناك حاجة إلى جهود تعاونية بين الحكومة وهيئات الرقابة وأصحاب الصناعة لتطوير أطُر استدامة محلية تتماشى مع المعايير العالمية مع مراعاة السياق الثقافي والاقتصادي الفريد للبلاد.

ثانيًا، يمكن أن تساهم مشاريع بناء القدرات التي تستهدف تحسين فهم مفاهيم الاستدامة بين قادة المؤسسات والمحترفين وصناع السياسات في تقديم حلاً لهذه الفجوة النظرية. قد تشمل ذلك برامج تدريب، ومنصات تبادل المعرفة، وشراكات مع شركات دولية للاستفادة من أفضل الممارسات. كما يمكن للشركات الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار لتجاوز العقبات النظرية. على سبيل المثال، يمكن استخدام تكنولوجيا البلوكشين (سلسلة الكتل) في إدارة سلسلة التوريد بشكل شفاف أو اعتماد ممارسات مستدامة وفقًا لأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة لتسهيل دمج الاستدامة في استراتيجيات المؤسسات. وتقدم العراق منظرًا اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا فريدًا يتشكل من خلال تاريخه، و سياساته السياسية، وأطُره المؤسسية. أثرت ما بعد الحرب وعدم الاستقرار السياسي وتقلبات الاقتصاد بشكل كبير على مسار التنمية في البلاد. ضمن هذا السياق، يتطلب تحقيق قابلية معايير الاستدامة العالمية فحصًا دقيقًا لتحديد مدى توافقها مع الممارسات التجارية العامة والبيئة التنظيمية. Sharma& Sharma, (2022:26-30)

يمكن القول تعد العقبات النظرية التي تواجه الشركات في العراق في تأكيد الاستدامة أمورًا معقدة ومتعددة الأوجه. من خلال الاعتراف بالأبعاد الثقافية والمؤسسية والاقتصادية لهذه التحديات، ومن خلال تبني مقاربات تعاونية ## القياس النظري لمدى قابلية تحقيق المعايير العالمية للاستدامة في سياق العراق وان تركيبة المعايير العالمية للاستدامة تتطلب التأكد من التناسب، والمقارنة، والمصداقية. ومع ذلك، عند تقييم القابلية النظرية لفرض هذه المعايير في سياق معين مثل العراق، تظهر العديد من التعقيدات والتحديات في المقدمة، خاصة فيما يتعلق بمفاهيم المحاسبة.

6. **مبادئ ومعايير المحاسبة:** تشكل مبادئ المحاسبة أساس التقارير المالية والإفصاح، حيث تعد الأساس لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية ووضعها المالي , غالبًا ما تتداخل معايير الاستدامة العالمية مع أطُر المحاسبة، مما يستلزم فهمًا شاملاً لتكاملها داخل الممارسات الحالية. في العراق، يطرح توافق هذه المعايير مع معايير المحاسبة الوطنية تحديات نظرية تتطلب التأمل بشكل دقيق (مجلس معايير المحاسبة العراقية,2022:المادة 3).

7. **تقييم القابلية النظرية**

1. **الإطار التنظيمي وآليات التنفيذ:**تتوقف فعالية معايير الاستدامة العالمية في العراق على قوة الإطار التنظيمي وآليات التنفيذ. بينما تحدد المعايير العالمية الممارسات الجيدة، يتطلب تنفيذها العملي دعمًا من البنية التحتية وآليات الحوكمة. لذا، فإن تقييم منظر الرقابة في العراق يعد أمرًا حيويًا لتقييم القابلية النظرية لدمج هذه المعايير بسلاسة.
2. **الاعتبارات الثقافية والأخلاقية:**تمارس الثقافة والأخلاق تأثيرًا عميقًا على سلوك الأعمال وممارسات التقارير. تتطلب القابلية النظرية لمعايير الاستدامة العالمية في العراق استكشاف التفاصيل الثقافية والضرورات الأخلاقية التي تكمن وراء سلوك المؤسسات. فهم التفاعل بين هذه العوامل والامتثال العام أمر حيوي لتحديد القابلية العملية لاعتمادها.(GRI. 2023:2)
3. **بناء القدرات والوعي:** يتوقف تنفيذ معايير الاستدامة العالمية بنجاح في العراق على بناء قدرات المحترفين ووعي الأطراف. تشمل القابلية النظرية تقييم استعداد المحاسبين والمدرسين وقادة الأعمال لاعتماد وتطبيق هذه المعايير. علاوة على ذلك، فإن تعزيز الوعي بفوائد وتداولات الامتثال العام ضروري لاستحضار التزام المؤسسات. University of Baghdad. (2023:23)

يمكن القول أصبحت الاستدامة قضية حيوية للشركات والدول على مستوى العالم، تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. مع محاولة الشركات إظهار التزامها تجاه الاستدامة، يظهر تكامل مفاهيم الاستدامة في أطُر المحاسبة كجانب حيوي. يتناول هذا المقال الجوانب النظرية لدمج الاستدامة في متطلبات وأطُر المحاسبة، خاصة في سياق العراق، مسلطًا الضوء على التحديات والفوائد المحتملة لمثل هذا التكامل.

8. **الأسس النظرية للاستدامة في المحاسبة:** يتضمن تكامل الاستدامة في أطُر المحاسبة مواءمة التقارير المالية مع المؤشرات غير المالية، مثل التأثير البيئي، والمسؤولية الاجتماعية، وحوكمة الشركات. تتطلب هذه التحولات إعادة توجيه نظرية لممارسات المحاسبة لتشمل إنشاء قيمة أوسع ما هو وراء المقاييس المالية التقليدية. يؤكد أنصار هذا التكامل على أنه يعزز الشفافية، والمسؤولية، وخلق القيمة على المدى الطويل، متوافقًا مع مصالح مختلف الفاعلين، بما في ذلك المستثمرين، والجهات التنظيمية، والمجتمع بشكل عام.

ويواجه العراق تحديات فريدة في تأكيد الاستدامة، نظرًا لتاريخه من الحروب وعدم الاستقرار السياسي، وتدهور البيئة. يخضع القابلية النظرية لمعايير الاستدامة العالمية في سياق العراق لعدة عقبات. أولاً، يشكل نقص البيانات والبنية التحتية الموثوقة قيودًا على قياس وإبلاغ الأداء في مجال الاستدامة بشكل دقيق. بالإضافة إلى ذلك، يعوق هيمنة الممارسات المحاسبية التقليدية والوعي المحدود بمفاهيم الاستدامة بين الشركات والمتخصصين اعتماد أطُر الاستدامة المتكاملة.

7-1 **الفوائد المحتملة والآثار:** على الرغم من التحديات، فإن التكامل النظري للاستدامة في أطُر المحاسبة يحمل فوائد كبيرة للعراق. من خلال التوائمة مع المعايير العالمية يمكن للشركات العراقية تعزيز مصداقيتها والوصول إلى أسواق رأس المال العالمية. علاوة على ذلك، يمكن أن يدفع تكامل مفاهيم الاستدامة الأداء التشغيلي، وإدارة المخاطر، والابتكار، مما يؤدي إلى المرونة والتنافسية على المدى الطويل. من منظور اجتماعي، يمكن أن يسهم إبلاغ الاستدامة الشفاف في تعزيز الثقة، وجذب الاستثمار المسؤول، والمساهمة في خطة التنمية الشاملة للبلاد.

7-2 **المداخل النظرية حول التصدي لتحديات الاستدامة في العراق:** يتطلب التصدي لتحديات الاستدامة في العراق فهمًا عميقًا للمنظوريات النظرية التي يمكن أن توجه استراتيجيات فعالة في سياق المعايير الدولية للمحاسبة. يتناول هذا المقال القابلية النظرية للمعايير العالمية في سياق العراق، ودمج مفاهيم الاستدامة في أطُر المحاسبة، والعقبات النظرية في تأكيد الاستدامة.

7-3 **العقبات النظرية في تأكيد الاستدامة:** تطرح تأكيد الاستدامة تحديات نظرية، خاصة في سياق مثل العراق. تاريخ البلاد من الحروب وعدم الاستقرار السياسي عوق تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. تتضمن العقبات النظرية نقص البيانات المنتظمة بسبب اضطرابات البنية التحتية وعدم وجود تفاهم موحد للإستدامة في السياق المحلي. للتغلب على هذه العقبات، يتطلب الأمر نهجًا مدروسًا يدمج المعايير العالمية مع الفهم المحلي لضمان أن جهود الاستدامة ذات مغزى وملاءمة. وتعتبر القابلية النظرية للمعايير العالمية في العراق موضوعًا ذا أهمية كبيرة. في حين تقدم المعايير العالمية إطارًا قويًا لتقارير الاستدامة، إلا أن تطبيقها في بيئة معقدة مثل العراق يتطلب انتباهًا حذرًا. التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الفريدة في البلاد تستدعي نهجًا نظريًا يدرك الحاجة إلى مرونة ضمن المعايير العالمية. يمكن أن توفر هذه المرونة التكيف مع الحالات الفريدة في العراق مع الحفاظ على نزاهة وقابلية مقارنة التقارير حول الاستدامة على مستوى عالمي.(ICAEW. 2022:12)

ثالثا : الجانب العملي

1. **ادوات جمع البيانات:** تم استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات في هذه الدراسة لجمع آراء العينة المختارة, تم تصميم الاستبيان ذاتياً وإعادة هيكلته استناداً إلى الأبحاث السابقة لضمان توافقه مع أهداف الدراسة. تم استخدام مقياس ليكرت من خمس نقاط (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) في تصميم وتحسين الاستبيان. تم توضيح أهداف

البحث للمشاركين مما مكّنهم من الإجابة على جميع الأسئلة بعد موافقتهم على المشاركة، حيث تم جمع 56 استجابة وكان مجتمع الدراسة الاساتذة الجامعيين في اقسام المحاسبة وادارة الاعمال والادارة العامة والاقتصاد في الجامعات العراقية , و تم تحليل 50 استبيانا بعد استبعاد 5 استجابات غير مكتملة. ونتيجة لذلك تم تصميم استبيان يحتوي على 30 سؤالا مقسمة إلى محورين رئيسيين: الأول يرتبط باستخدام تقنيات المحاسبة الإدارية، والثاني مركز على تأثير هذه التقنيات على شفافية البيانات المالية في الوحدات التي تعتمد على تلك التقنيات.

2. **فحص صدق وثبات الاستبيان:** تم استخدام أدوات إحصائية وصفية مثل الوسط والانحراف المعياري لتحليل الإجابات في عينة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، استُخدم اختبار ألفا كرونباخ لتقييم التناسق الداخلي لعناصر الاستبيان واتفاقية الآراء بين المشاركين. تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضها على أربعة خبراء ماليين ذوي خبرة للحصول على آرائهم حول صحة محتوى الاستبيان ودقته. وتم توزيع الاستبيان بين مجتمع الدراسة، والذي يضم المراجعين والمحاسبين العاملين في الوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى أساتذة الجامعات. يتضمن الجدول (1) معلومات حول مقياس ألفا كرونباخ وثباتية النصف لكل بُعد في الدراسة، مشيراً إلى جودة التقديرات المستخدمة.

جدول (1) معامل الفا كروميباخ والتجزئة النصفية لكل محور

محور	اسم المحور	عدد الفقرات	قيم الفا	معامل ارتباط بيرسون	معادلة سبيرمان التصحيحية
الاول	تطبيق تقنيات المحاسبة الادارية	15	0,869	0,785	0,884
الثاني	شفافية القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية	15	0,891	0,794	0,896

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تم استخدام برنامج SPSS لتحليل آراء عينة البحث وآرائهم بخصوص الأهمية النسبية لمتغيرات البحث. تم حساب المتوسطات والأهميات النسبية والانحرافات القياسية، ويمكن مراجعة النتائج في الجدول التالي:

جدول (3) وصف متغيرات البحث

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
تطبيق تقنية تقنيات المحاسبة الادارية	4.84	0.771	84.67
شفافية القوائم المالية الرقمية في الوحدات الاقتصادية	4.60	0.665	82.80

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول (3) يُظهر المتوسط والانحراف المعياري المفضل والأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة المرتبطة بتحليل تأثير تعزيز التقارير المالية من خلال تقنيات المحاسبة الإدارية في الأدوات المالية. تم استخدام عينة في هذا الجدول، حيث تراوحت القيم المتوسطة بين 4.60 و 4.84، مما يشير إلى اتفاق كبير بين المتغيرات، مع انحراف معياري ملائم يتراوح بين 0.665 و 0.771. بالإضافة إلى ذلك، بلغت الأهمية النسبية للمتغير المستقل 84.67، في حين بلغت الأهمية النسبية للمتغير التابع 82.80.

3- **اختبار التوزيع الطبيعي:** يُظهر الجدول التالي قيم معامل الالتواء (Skewness)، الذي يُستخدم لفحص توزيع البيانات لتحديد ما إذا كان يتبع توزيعاً عادياً. عندما تقع قيم الانحراف في النطاق (−1 إلى 1)، فإن ذلك يشير إلى أن البيانات تتبع توزيعاً عادياً.

جدول (4) اختبار معامل الالتواء

المتغيرات	معامل الالتواءSkewness
تطبيق تقنية تقنيات المحاسبة الادارية	0.24
شفافية القوائم المالية الرقمية في الوحدات الاقتصادية	0.26

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول (الرابع) يوضح أن معامل الانحراف في نموذج الاستبيان ممتاز للغاية. كانت قيمة معامل الانحراف لتطبيق تقنية سلسلة الكتل (0.24)، بينما كانت (0.26) لاستقلالية وشفافية البيانات المالية الرقمية في المصارف. من المهم أن نلاحظ أن هذه القيم تقع ضمن النطاق بين (−1 و1)، مما يشير إلى أن البيانات تتبع توزيعًا طبيعيًا، وهو النطاق الطبيعي لمعامل الانحراف.

5-نتائج الدراسة: النتائج المتعلقة بالفرضية 1: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء الشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية للاستدامة في العراق وتعزيز التحسين المستدام في الممارسات والنتائج.

جدول (5) نتائج التحليل الاحصائي لوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء الشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية للاستدامة في العراق وتعزيز التحسين المستدام في الممارسات والنتائج.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
هل تعتقد أن الشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية للاستدامة في العراق تحقق أداءً محسنًا بشكل كبير في ممارساتها؟	4.57	0.58
أن الالتزام بالمعايير الدولية للاستدامة يساهم في تحسين النتائج المالية للشركات في العراق	4.60	0.43
أن هناك ترابط قوي بين تبني المعايير الدولية للاستدامة وتحقيق النتائج المستدامة في الممارسات	4.84	0.63
أن الشركات التي تلتزم بالاستدامة تظهر أداءً أفضل في مجالات الابتكار والتطوير	4.84	0.54
أن الاستدامة لا تعزز التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية	2.73	0.62
أن الشركات التي تنفذ المعايير الدولية للاستدامة تحقق تقدماً في مجالات الحفاظ على البيئة	4.34	0.61
أن الالتزام بالمعايير الدولية للاستدامة يساهم في جذب المستثمرين والعملاء؟	4.87	0.46
أن الشركات المستدامة تنجح في بناء صورة إيجابية في السوق؟	4.47	0.56
يمكن للاستدامة أن تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للشركات في السوق؟	4.83	0.44
أن هناك علاقة بين الاستدامة وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد؟	4.89	0.80
أن الاستدامة تسهم في تعزيز رضا العاملين والموظفين في الشركات	4.41	0.55
أن تطبيق المعايير الدولية للاستدامة يساهم في تحقيق مزيد من الابتكار في عمليات الإنتاج؟	3.34	0.61
هل ترون أن الاستدامة تسهم في تعزيز علاقات الشركات مع المجتمع المحلي	4.86	0.47
أن الشركات المستدامة تمتلك مزيداً من الثقة من قبل الأطراف المعنية مثل الحكومات والمنظمات الدولية	4.90	0.62
أن الشركات التي تتبنى المعايير الدولية للاستدامة تتمتع بإدارة أكثر فعالية وشفافية	4.88	0.65

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق يتضح ما يلي: تم تسجيل متوسطات الاستجابة لفقرات المحور " لوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء الشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية للاستدامة في العراق وتعزيز التحسين المستدام في الممارسات والنتائج. " في نطاق يتراوح بين (2.73) و (4.90). بناءً على ذلك، فإن درجة الموافقة كانت عالية بالنسبة لجميع فقرات هذا المحور. كما لوحظ أن أفراد عينة الدراسة أبدوا موافقة قوية على الفقرات (1، 2، 3، 4، 6،7, 8، 9، 10، 11، 12، 13، 15) والتي تشير إلى أهمية الالتزام بالمعايير الدولية للاستدامة في العراق وتعزيز التحسين المستدام في الممارسات والنتائج.

ويعزو الباحثان تلك النتيجة الى احساس عينة البحث بأهمية الالتزام بالمعايير الدولية للاستدامة في العراق وتعزيز التحسين المستدام في الممارسات والنتائج , فهي تعطي صورة واضحة لكافة المشاركين في الشبكة مما يساعد في وتعزيز التحسين المستدام في الممارسات والنتائج.

وايضا جاءت اجابات افراد العينة موافق على الفقرة رقم (12) حيث كان المتوسط الحسابي لها 3.34 , واخيرا جاءت اجابات احد افراد العينة غير موافق على الفقرة رقم (5) حيث كان المتوسط الحسابي لها (2.73) , بناءً على ما سبق تم قبول الفرضية.

النتائج المتعلقة بالفرضية 2 : يُعتقد أن الشراكة النشطة بين القطاع الخاص والحكومة في العراق لها دور إيجابي في دفع عجلة تحقيق الاستدامة، بحيث يكون لهذا التعاون تأثير في صياغة مبادرات ومسارات تتسم بالكفاءة والقدرة على الاستمرار للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

جدول (6) نتائج التحليل الاحصائي لوجود تأثير إيجابيًا ذا دلالة احصائية للشراكة النشطة بين القطاع الخاص والحكومة في العراق لها دور إيجابي في دفع عجلة تحقيق الاستدامة, بحيث يكون لهذا التعاون تأثير في صياغة مبادرات ومسارات تتسم بالكفاءة والقدرة على الاستمرار للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أن التعاون الفعال بين الشركات الخاصة والحكومة في العراق يمكن أن يحدث تأثيرًا إيجابيًا على تحقيق أهداف الاستدامة .	4.72	0.47
أن التفاعل بين الشركات والحكومة يمكن أن يوجه الجهود نحو مسارات أكثر فعالية في سبيل الاستدامة .	4.84	0.45
أن التعاون بين الشركات والحكومة يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق .	4.26	0.54
أن الجهود المشتركة بين القطاع الخاص والحكومة يمكن أن تسهم في الحد من التلوث وحماية البيئة .	4.19	0.50
أن التعاون بين الشركات والحكومة يمكن أن يؤدي إلى تحسين فرص العمل والاستثمار في العراق .	4.59	0.58
أن التفاعل بين القطاع الخاص والحكومة يمكن أن يعزز الشفافية في الأعمال وإدارة الشؤون المالية .	4.78	0.51
أن التعاون بين الشركات والحكومة يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في العراق .	3.17	0.64
أن العمل المشترك بين الشركات والحكومة يمكن أن يحدث تحسيناً في البنية التحتية والخدمات العامة .	4.73	0.60
أن التعاون بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يسهم في توفير فرص أفضل للتعليم والصحة في العراق .	4.77	0.49
أن العمل المشترك بين الشركات والحكومة يمكن أن يعزز التوازن والعدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي .	4.91	0.46
على أن التفاعل بين القطاع الخاص والحكومة يمكن أن يسهم في تطوير السياسات والتشريعات المحلية بشكل أفضل .	4.62	0.45
أن التعاون بين الشركات والحكومة يمكن أن يعمل على تحقيق توازن بين التطلعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في العراق	4.45	0.63
أن الشراكة بين الشركات والحكومة يمكن أن تسهم في تحفيز الابتكار وتنويع الاقتصاد العراقي .	4.89	0.42
أن التفاعل بين القطاع الخاص والحكومة يمكن أن يعمل على تعزيز قدرات الحكومة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية .	4.55	0.55
أن العمل المشترك بين الشركات والحكومة يمكن أن يكون عاملاً محفزًا لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في العراق.	4.17	0.48

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق يتضح ما يأتي : تم تسجيل متوسطات الاستجابة لفقرات المحور " للشراكة النشطة بين القطاع الخاص والحكومة في العراق لها دور إيجابي في دفع عجلة تحقيق الاستدامة, بحيث يكون لهذا التعاون تأثير في صياغة مبادرات ومسارات تتسم بالكفاءة والقدرة على الاستمرار للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة. " في نطاق يتراوح بين (3.18) و (4.91). بناءً على ذلك، فإن درجة الموافقة كانت عالية بالنسبة لجميع فقرات هذا المحور. كما لوحظ أن أفراد عينة الدراسة أبدوا موافقة قوية على الفقرات (16,17,18,19,20,21,23,24,25,26,27,28,29,30)، والتي تشير إلى أهمية التعاون الفعّال بين الشركات الخاصة والحكومة في العراق على تحقيق أهداف الاستدامة، حيث يسهم هذا التفاعل في توجيه الجهود نحو مسارات أكثر فعالية واستدامة .

ويلاحظ ايضا من الجدول السابق الاتي :

- يبدو أن المشاركين يتمتعون بمعرفة جيدة حول التفاعل بين القطاع الخاص والحكومة ودوره في تعزيز الشفافية في الأعمال وإدارة الشؤون المالية . يتوسط المتوسط الحسابي لهذا الجانب عند 4.78 من أصل 5، ويشير الانحراف المعياري المنخفض (0.51) إلى توافق واسع بين آرائهم.
- يظهر أيضًا أن المشاركين يشعرون بقوة بأن العمل المشترك بين الشركات والحكومة يمكن أن يعزز التوازن والعدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي .يتوسط المتوسط الحسابي لهذه الفقرة عند 4.91، ويشير الانحراف المعياري المنخفض (0.46) إلى اتفاق قوي فيما بينهم حول هذا الاعتقاد.
- ومع ذلك يبدو أن المشاركين يميلون إلى الاعتقاد بأقل قوة بأن أن التعاون بين الشركات والحكومة يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في العراق . يتوسط المتوسط الحسابي لهذه الفقرة عند 3.17. يجب ملاحظة أن الانحراف المعياري نسبياً المرتفع (0.64) يشير إلى تباين كبير في آراء المشاركين حول هذه القضية.

5-اختبار فروض الفرضية

الفرضية 1: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء الشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية للاستدامة في العراق وتعزيز التحسين المستدام في الممارسات والنتائج.

من أجل أن يتمكن الباحثان من اختبار فرضيته، تم إجراء تحليل إحصائي للحقائق لتأكيد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء الشركات التي تلتزم بمعايير الاستدامة العالمية في العراق وتعزيز التحسين المستدام في الممارسات والنتائج. تم استخدام معادلة انحدار خطي بسيطة لتقدير هذا التأثير، وتم شرح النتائج في الجدول (7).

جدول (7) نتائج معامل الارتباط واختبار t لمعامل الارتباط بين أداء الشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية للاستدامة في العراق وتعزيز التحسين المستدام في الممارسات والنتائج.

قيمة معامل الارتباط r	T test	درجة الحرية	قيمة t الجدولية بمستوى (5%)	الدلالة
0.81	12,34	71	1,90	وجود ارتباط

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بناءً على البيانات المُقدمة في الجدول السابق، تم حساب قيمة t وجاءت بقيمة (12.34). يتجاوز هذا الرقم قيمة t الجدولية لمستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (71) المُعتمدة والتي تبلغ (1.90). ونتيجةً لذلك، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء الشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية للاستدامة في العراق وتعزيز التحسين المستدام في الممارسات والنتائج. وتم أيضًا حساب قيمة معامل الارتباط وبلغت (0.81). هذه القيمة إيجابية وتشير إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق أداء الشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية للاستدامة في العراق وبين وتعزيز التحسين المستدام في الممارسات والنتائج .

اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على " يُعتقد أن الشراكة النشطة بين القطاع الخاص والحكومة في العراق لها دور إيجابي في دفع عجلة تحقيق الاستدامة، بحيث يكون لهذا التعاون تأثير في صياغة مبادرات ومسارات تتسم بالكفاءة والقدرة على الاستمرار للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

جدول (8) نتائج الانحدار الخطي البسيط بين الشراكة النشطة بين القطاع الخاص والحكومة في العراق لها دور إيجابي في دفع عجلة تحقيق الاستدامة، بحيث يكون لهذا التعاون تأثير في صياغة مبادرات ومسارات تتسم بالكفاءة والقدرة على الاستمرار للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيم t لاختبار معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
للتعاون الفعّال بين الشركات الخاصة والحكومة	تحقيق وتوجيه جهود الاستدامة	0.24	0.38	2.86	1.85	90.78	وجود تأثير

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- تم تحليل الجدول السابق وحساب قيمة F التي بلغت 90.75. يتضح أن هذه القيمة تتجاوز قيمة الجدول المعتمدة لمستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (70). وبالتالي يشير ذلك إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتعاون الفعّال بين الشركات الخاصة والحكومة في العراق على تحقيق أهداف الاستدامة و توجيه الجهود نحو مسارات أكثر فعالية واستدامة .
- .وبناءً على معامل البيتا الموجب يمكن القول إن التأثير هو إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين. وان قيمة معامل التحديد بلغت 0.81، وهذا يشير إلى أن 81% من التغيرات في تطبيق تقنيات المحاسبة الادارية يمكن تفسيرها بواسطة بين تحسين التقارير المالية وزيادة شفافية البيانات المالية في الوحدات الاقتصادية . وان قيمة معامل البيتا بلغت 0.38 وهي

قيمة موجبة ودالة. وقيمة t لتحقيق وتوجيه جهود الاستدامة بلغت 2.86، وهذه القيمة تتجاوز قيمة الجدول المعتمدة لمستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (71)، التي تبلغ 1.85. وبالتالي، يمكن كتابة معادلة الانحدار على النحو التالي:

- $Y = 0.24 + 0.38X$
- Y : تمثل لتحقيق وتوجيه جهود الاستدامة
- X : تمثل تطبيق التعاون الفعّال بين الشركات الخاصة والحكومة في العراق.

بناءً على النتائج المذكورة، يمكن قبول فرضية " هناك تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة احصائية للتعاون الفعّال بين الشركات الخاصة والحكومة في العراق على تحقيق أهداف الاستدامة، حيث يساهم هذا التفاعل في توجيه الجهود نحو مسارات أكثر فعالية واستدامة"

رابعا: الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

1. تعزيز التزام الشركات بالمعايير الدولية للاستدامة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحسين الممارسات والنتائج.
2. تنفيذ المعايير الدولية للاستدامة يعزز التفاعل الإيجابي بين القطاع الخاص والحكومة نحو تحقيق أهداف مستدامة.
3. تعتبر الجهود المشتركة بين الشركات والحكومة في العراق محفزًا قويًا لتحقيق تغييرات إيجابية تجاه المسارات المستدامة في البلاد.
4. ان تعزيز التعاون بين الشركات والحكومة يمكن أن يؤدي إلى إطار تشريعي وسياسي أفضل يدعم الاستدامة في العراق.
5. ان الاعتماد على المعايير الدولية للاستدامة في العمل في الشركات يساهم في بناء صورة إيجابية للعراق على الصعيدين المحلي والدولي.

ثانيا : التوصيات

بناءً على الاستنتاجات اعلاه يمكن ان نوصي بالاتي :

1. حث الشركات على تعزيز التزامها بمعايير الاستدامة الدولية من خلال برامج التدريب والتوعية المنتظمة، ويمكن أن يشمل ذلك دمج أهداف الاستدامة ضمن استراتيجيات ومقاييس أداء الشركات.
2. تسهيل تطبيق معايير الاستدامة الدولية من خلال توفير حوافز ودعم حكومي، وقد يشمل ذلك حوافز مالية، ومساعدة فنية، وأطر تنظيمية تشجع القطاع الخاص على الالتزام.
3. ينبغي دعم المبادرات المشتركة بين الشركات الخاصة والحكومة في العراق لتعزيز التنمية المستدامة، وقد يتضمن ذلك شراكات بين القطاعين العام والخاص، ومشاريع بحثية وتطويرية تعاونية، وأهداف مشتركة للاستدامة.
4. ترويج تطوير إطار تشريعي وسياسي يدعم الاستدامة في العراق، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إشراك أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسات، وضمان الشفافية، وتحديث السياسات بانتظام لتعكس أفضل الممارسات الدولية.
5. استخدام الالتزام بمعايير الاستدامة الدولية كوسيلة لتعزيز سمعة العراق العالمية والمحلية، ويشمل ذلك عرض دراسات الحالة الناجحة، والمشاركة في المنتديات الدولية للاستدامة، وترويج الممارسات المستدامة من خلال وسائل الإعلام وجهود العلاقات العامة.

المصادر

1. علي، انسام فاضل. (2022). تحديات استدامة المياه في العراق. كلية المستقبل الجامعة.
2. خضير، ع. ع.، عبد الله، هـ. ع.، وعبد الله، ز. ع. (2023). واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات. مجلة دراسات اجتماعية، 55(1). التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية
3. العراق: استراتيجية النمو المستدام. (2022). البنك الدولي.
4. عبد اللطيف، ع. م.، وعبد الله، م. م. (2022). "معايير الاستدامة العالمية: مراجعة نظرية وتطبيقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 26(1).
5. السيد، م. أ. (2023).كتاب "الاستدامة العالمية: المبادئ والممارسات"، دار النشر الجامعية.
6. الأمم المتحدة. (2023).تقرير الأمم المتحدة "الاستدامة العالمية: رؤية 2030"،
7. لبنك الدولي. (2022). تقرير البنك الدولي "الاستدامة العالمية: الفرص والتحديات"، البنك الدولي. (2022).
8. مجلس معايير المحاسبة العراقية. (2022). معايير المحاسبة الوطنية العراقية. المادة 3. مجلس معايير المحاسبة العراقية.
9. Ameen, R. (2017). A framework for the sustainability assessment of urban design and development in Iraqi cities (Doctoral dissertation, Cardiff University).
10. Flayyih, H. H., & Ali, Z. N. (2021). International Financial Reporting Standards IFRS and the reasons for its adoption in developing countries: A Literature Review. Social Science and Humanities Journal (SSHJ), 2171-2183.
11. GRI. (2023). GRI Standards Handbook. GRI. p. 2.
12. Hassan, E. A., Rankin, M., & Lu, W. (2014). The development of accounting regulation in Iraq and the IFRS adoption decision: an institutional perspective. The International Journal of Accounting, 49(3), 371-390.
13. Hom, A., & Moore, R. (2021). Challenges of implementing global sustainability standards in developing countries. Business & Environment, 27(2), 204-207.
14. ICAEW. (2022). Sustainability reporting in Iraq: Challenges and opportunities. Pages 12. ICAEW.
15. Mahdi, N. A., & Abass, Z. K. (2022). A University Control Systems Development Using the Strategic of Sustainability: Survey Study in the Iraqi Private Universities. International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev., 7(4), 3.
16. Sharma, K., & Sharma, A. (2022). Implementing global sustainability standards in developing countries: A case study of India. International Business Review, 46(1), 26-30.
17. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). (2022). Sustainability in developing countries: A review of the literature.
18. University of Baghdad. (2023). The theoretical integration of sustainability in accounting frameworks: A critical step towards sustainability assurance in the context of Iraq. Pages 23. University of Baghdad.